

متعلقة في الازل بتخصيص الحوادث بالاوقات حدودها  
**قديرا** تام القدرة التي لا يتوقف عليها الاثابة  
 والتوفيق والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها  
 بها فيما لا يزال وفي كلامه هذه السارة ما قدره ان القدرة صفة  
 تؤثر في الارادة اذ نسبتها الي الضدين والاوقات سواء  
 يمكن ان يقع بها هذا الضد يمكن ان يقع بها ذلك وكما يمكن  
 ان يقع احدهما في وقت الذي وقع فيه يمكن ان يقع قبله وبعده  
 فلا بد لتخصيصه بالوقوع ووقته وفي هذا الوقت دون  
 غيره من محض يقتضي ذلك اي لذاته حتى لا يحتاج الي محض  
 اخر غيره ويتسلسل وهو الارادة ولا يلزم من تعلقها بالاثابة  
 عدم افتقارها الي مرجح خارجي كون الفاعل موجبا بالذات  
 وانما يلزم لو كان تعلقها بالذات الفاعل فاعلم ان تعلقها بالاثابة  
 لا ينافي في اختيار الفاعل وان تعلق القدرة بتابع لتعلق الارادة  
 وان وقوع الشيء تابع لتعلق الارادة اذ لا يوقعه كما انه تابع العلم  
 المتعلق في الازل بتخصيص الارادة بمعنى ان حدوث الحادث علي  
 حسب ما تعلق به العلم القويم وان كان متبوعا للعلم بمعنى  
 ان العلم بحدوث الحادث في وقت المعين تابع بحيث يقع فيه  
 فالعلم بان زيد استيقظ عند انما يتحقق اذ كان هو في نفسه  
 بحيث يقوم فيه فلا منافاة بين ما يقال من ان العلم تابع  
 للوقوع وما يقال من عكس ذلك **ولانه بالاجابة** لما طلب منه  
 ولما رغب اليه فيه باعطائه تغضلا منه **جديرا** اي حقيق

لسعة

لسعة كدمه وتفضله ووعده يذ لك فلذ اطلبت منه الثواب  
 ورغبت اليه في التوفيق للصواب وتقديم المعول للصح والخير والوادة  
 نظرا الي ان الاجابة لغلبتها علي عدوها واليقينتها بعظم الكرم  
 كما لا يتبع الاهي وفي هذا الكلام تنبيه علي مشروعية الدعاء  
 والكلام عليه لسعة اطرافه كذا اخذ فليطلب من محله وقد  
 يكون حراما ومنه طلب مستحيل عقلا او عادة الا نحو ربي وطلب  
 في ما دل الشرع علي ثبوته او ثبوت ما دل علي نفيه ومن ذلك اللهم  
 اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لانه الاحاديث الصحيحة انه لا بد  
 من تغيب طائفة منهم بخلاف نحو اللهم اغفر للمسلمين او لجميع المسلمين  
 ذنوبهم علي الوجه لصدقه بغير ان بعض الذنوب لكل والبعض فلا  
 فيه للمصوم وتوقف بعضهم في جواز الدعاء علي الظالم بالفتنة  
 في دينه وولحاقته ونفس بعضهم علي ان محل المنع من ذلك في حق الظالم  
 المتمرد اما هو فيجوز واختلافوا في جواز سوال العصاة والوجه كما قال  
 بعضهم انه ان قصد الترتيب عن جميع العاصي والرد اذ يلزم جميع الاحوال المستغ  
 لانه سوال مقام النبوة او التحفظ من الشيطان والتخص من افعال السوء  
 فهذا الا باس به ويبقى الكلام حال الاطلاق والمخترع عند ذي الجواز لعدم  
 تعيين للمخترع واحتماله الوجه الجازم وقد يكون كغرا كالدعاء بالنعمة  
 لمن مات كافرا وقد يكون مكروها ومنه قال الرضا كشي الدعاء في كنيسة ومات  
 ومحل نجاسة وقدر ولعب ومعضية كالا سراق الذي يغلب في ما وقع  
 العقود والايان الفاسدة والدعاء علي نفسه او ماله او ولده او واحد  
 وفي اطلاق جواز الدعاء علي الولد والحادم نظر ويجوز الدعاء بالخيار في صحة  
 البدن والصدانية واختلافوا في جواز التامين علي ومحايه ويحرم لعن السلام

مناقاة